
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الفكر الإصلاحي السلفي بالمغرب لفترة الحماية وقضية المرأة (1912 - 1956)

ذ. ابراهيم أعراب

1 ـ مدخل.

الخطاب الإصلاحي لفترة الحماية له خصوصيته وتميزه عن الخطاب «الإصلاحي/السلفي؟ الذي قبله (ما قبل الحماية) فهو خطاب له شروطه التاريخية والنظرية المختلفة، فعلى المستوى التاريخي فقد جاء هذا الخطاب بعد حدثين تاريخيين كان لهما الأثر الكبير على وعي النخبة المغربية آنذاك.

أ ـ **الحدث الأول** : فرض الحماية في 30 مارس 1912 بما يعنيه هذا الحدث من انهيار للآمال التي بُذلت لانقاد الدولة والمجتمع بعد هزيمتي إيسلي وتطوان... (1844 / 1860م).

وبما أكدهَ (الحدث) مجددا من ضعف وعجز أمام الآخر المتفوق بقوته العسكرية وبتقنيته ونظامه ومما سيولد لدى هذه النخبة وعيا بالتأخر إزاء الآخر.

ب ـ **الحدث الثاني** : هو انهيار ذلك "الأمل" الذي جسدته "المقاومة المسلحة في البوادي الجبال بعد دخول الحماية / هذه المقاومة التي انطلقت في الأطلس الصغير/المتوسط والكبير.

وفي الريف مع محمد عبد الكريم الخطابي (1921).

وفي قبائل زيان موحا وحمو الزياني/الأطلس المتوسط.

وفي الجنوب (الأطلس الصغير).

وانتهت بالفشل (لاسباب) حوالي سنة 1934.

فالخطاب الاصلاحي في هذه الفترة (فترة الحماية) ونتيجة لهذين الحدثين سينحو في اتجاه أكثر مسالمة وقبولا "بالحماية كأمر واقع" وبالتالي سيسلم بقوة الآخر وتفوقه ـ مما سيحيل معه (أمام موازين القوى هذه) للدعوة للجهاد «أو الحرب» مع «العدو الكافر» «مع ما هو عليه من قوة الشوكة والقوة» ! وهكذا سيتراجع بالتدريج ذلك الخطاب الإصلاحي ـ الجهادي الذي مثله جيل أمثال محمد بن جعفر الكتاني (توفي 1927) صاحب نصيحة أهل الاسلام، الذي يرجع أسباب الانحلال إلى ترك «شعيرة الجهاد» والذي اعتمد رسالته هذه كدليل عمل عند

محـمد عبد الكريم الخطابي وقادة "الجهـاد المسلح" ضد الاحتلال فـي الأطلس المتوسط (انظر محمد المنوني/مظاهر/ج 2 الذي يورد أسماء ومـؤلفات لبعض ممثلي هذا الجيل أمثال : مـحمد التهامي بن عبـد القادر السوسي (توفي 1918) عالم من مكناس/مدرس، كان شـيخا للسلطان عبد الحـفيظ له «غنية الانجـاد فـي مسـائـل الجهـاد». ومـحـمـد بـن ادريـس القـادري الفـاسـي (م 1941) من علماء فاس له «سبيل المحسنين إلى فضل الجهاد في سبيل رب العالمين» بين فيه أن الجـهــاد بالنســبـة لـلـمـغـرب بعـد واقع الاحـتـلال يدخـل بين فـرض كـفـاية وفـرض عين (ص 390 نفس المرجع).

ففريضة الجهاد إذا ستكون «غائيـة» في الفكر الإصلاحي لفترة الحماية أو على الأقل سيتم السكوت عنهـا وسيتم القـبول بالتعـايش مع «العدو الكافر» كأمر واقع. فـالخطاب الاصلاحي لهذه الفترة يسلم إذن بتأخره وبتفوق الآخر ولم يعد الإصلاح عنده في هذه الحالة يتم بالرجوع إلى الأصـدق/السلف وإنما «سيـدخل الآخر كـبعـد أساسي» [علي أومليل/الإصـلاحيـة العربية والدولة الوطنية، ص. 21]. وسينصرف إلى التفكير في مـكامن الخلل ونقد الذات، وإلى معالجة مسـألة التحديث التي «اقـحمت المجتـمع المغربي عن طريق الغـزو ـ وجاءت معـها بمستـجدات وتقنيات وتنظيـمات جديدة لم يألفهـا المجتمع المغـربي مما سيطرح عدة أسئلة وقـضايا على هذا الجيل من المـصلحين الذين "صدمـوا" بقوة الغرب/المستعـمر وحـداثته والذين اقـتنعوا أن «أي إصلاح لن يعود ممكنا إلا بالاقتباس والانفتاح على "التمدن الاورباوي" مما سيعطي لإصلاحهم مضمونا ليبراليا تحديثيا لتحرير الفكر والمجتمع من عادات عصر الانحطاط.

وهكذا سينكب هذا الجيل على الحوار مع ما طرحه التحديث الكولونيالي من قضايا سواء في المجال التقني أو الفكري والتـعليمي أو الاجتماعي أو المالي، ومن ضمن مـا طرحه التحديث الكولونيالي هذا وإدخال النظام التعليمي الحديث (ضمن ما أدخل وأحدث من مصالح وأجهزة إدارية لتدعـيم وجود الحـماية وسـيطرتها على الأهالي، (مـثل مديرية الصـحة ـ مديريـة المالية ـ الاشغال العامة). وأطلق على هذه الأجهزة "المصالح الشريفية الجديدة" وضمنها نشأة مصلحة التعليم 1912 وأصبحت إدارة بظهير 23 دسمبر 1915 ثم مديرية للتعليم عام 21/1920 وتم تنظيم ثلاثة أنواع من التـعليم : التعليم الأوروبي ـ التـعليم الاسرائيلي ـ التـعليم الاسلامي مع مـا أفرزه هذا النظام من مدارس متعددة : مدارس الأعيـان ـ مدارس مهنية ـ مدارس للناطقين بالبربرية ـ مدارس اسـرائيلية. وهذا التـعليم كان يهدف بـالأساس إلى إعادة إنتـاج التشكيلة الاجـتماعـية والمحـافظة عليـهـا وتكوين نخبـة مـغـربيـة مـتـعـلمـة تعليـمـا مـتـوسطا تـقـوم بدور الوسـاطة بين الحماية والأهالي.

إذا وضمن سياستها التعليمية الأهلية ستتجه الحماية إلى إنشاء مدارس للفتيات المغربيات لتهييئهن للأشغال المنزلية، مع إعطاءهن تعليـما أوليا (الحساب ـ العربيـة ـ القرآن) وكانت أول تجربة سنة 1923 بفاس ولكـنها لقيت مـعارضـة قوية من طرف المجلس البلدي وتـوقف المشروع بعد أن وصل عدد التلميذات المسجلات إلى نحو أربعين تلميذة وكما يذكر محمد بن الحسن

الوزاني في مذكراته (حياة وجهاد، ج. 1. ص. 280) فإن هذا الرفض جاء بدعاوي منها «أن النساء عسيرات الانقياد بصفتهن جاهلات فكيف بهن إذا صرن مثقفات ـ أو أن الساعة لم تحن بعد لتعليم البنات وأن الرجال قوامون على النساء فلا يجوز عكس ذلك...» (مع أن التعليم المراد آنذاك لا يعدو أن يكون الحد الأدنى من التعليم الأولي والتدبير المنزلي والتربية الصحية.. للمقارنة نجد أنه في الفترة ذاتها التي وقع فيها هذا الحادث كان تعليم الفتيات الاسرائيليات قد بلغ في فاس وحدها 400 تلميذة!)، ومع ذلك لم تمنع هذه المعارضة الفاسية من إنجاز المشروع التعليمي للحماية إذ في 1929م كان عدد مدارس البنات قد وصل إلى حدود 13 مدرسة مصنفة إلى ثلاثة مستويات بحسب نوعية التعليم والانتماء الاجتماعي، منها مدارس تستقبل فتيات الأعيان بفاس ومكناس وأسفي وسلا ومراكش (مدارس التعليم العام ـ التدبير المنزلي ـ اللغة ـ الحساب ـ القرآن) ومدارس من الدرجة الثانية : مدارس مهنية بالرباط وسلا ومراكش التي فتحت في وجه الأغلبية من فتيات الأسر الفقيرة. وفي الصويرة والجديدة ووجدة وصفرو مدارس تستقبل الفئتين معا في الدار البيضاء، وفي 1934 ارتفع عدد مدارس الفتيات المسلمات إلى 18 مدرسة. وكانت الفتيات الفقيرات يوجهن نحو صناعة الزرابي (مدارس/مشغل) مع وجود فقيهة للتعليم الديني. وبدأ الاتجاه في الثلاثينات نحو تطوير هذا التعليم وتوسيع تدريس اللغة الفرنسية، والحساب والتحضير لشهادة الدروس الابتدائية.. أما على المستوى "المهني" فقد بدأ الاتجاه نحو استخدام الآلات الحديثة آلة الخياطة ـ وكذلك تعلم الضرب على الآلة الكاتبة.

وأعلنت الكثير من الفتيات من خلال بحث قامت به إدارة التعليم والتكوين، رغبتهن أن يتابعن دراستهن ليصبحن إما ممرضات أو مولدات أو معلمات أو أستاذات (أغلب المستجوبات من مدارس الدار البيضاء ـ الرجوع لكتاب ليسيان باي)[1].

إن السياسة التعليمية للحماية إزاء تعليم الفتاة ـ ستطرح إذا مشكلة : سماها محمد بن الحسن الوزاني في مذكراته : «ج 1» مشكلة تعليم البنات في المغرب، فما هي طبيعة هذه المشكلة؟ وما هي أسباب بروزها؟ وكيف سيتعامل معها الفكر الإصلاحي لهذه الفترة؟

2 ـ مشكلة تعليم البنات : القضية النسائية الأولى بامتياز!

ستطرح مشكلة تعليم البنات بدءا من «المعارضة» الفاسية لمشروع بناء مدرسة أولية للبنات بفاس سنة 1923، وهذه المعارضة تعني أوساط النخبة من الفقهاء والعلماء والقرويين (ومن تبعهم من الامة والتجار والأعيان الخ...).

كان هناك نقاش محتدم حول تعليم «البنات» هل يجوز شرعا؟ هل هو بدعة مخالفة للدين؟ مكروه أم مباح؟ وهل يجوز تعليم البنات في المدارس على النمط الأوربي؟ وإذا كان ذلك جائزا ما هو نوع التعليم الذي يسمح لهن به؟ وفي أي مستوى تعليمي عليهن أن يتوقفن؟

في الحقيقة فإن النقاش حول هذا الموضوع ليس جديدا تماما إذ سبق أن كان مثار خلاف بين الفقهاء في فترات سابقة، حول تعليم المرأة وإمامتها وهل يمكن أن تتولى منصب الخلافة

وهل تصل إلى درجة الاجتهاد وفي مجال التصوف وهل يصح أن تصل إلى درجة «الولاية» ؟ والخلافة. وكانت الغلبة للاتجاه المحافظ الذي كرس دونية المرأة وعدم أهليتها.. فهي ناقصة عقل ودين.. ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة. ولعن الله امرأة رفعت صوتها ولو بذكر الله... الخ... وهكذا حكم على المرأة أن تظل سجينة البيت وإذا كانت من أسرة «علمية» أو موسرة فيمكنها أن تتلقى تعليما دينيا محدودا في منزلها بل إن هذا التعليم الديني نفسه هناك من اعتبره مكروها (كره تعليم النساء). كما نجد عند «القاضي عياض في الشفا الذي قال إن بعض السلف كره تعليم النساء خاصة سورة يوسف لئلا يقلدن امرأة العزيز فيما فعلته من تعلق بيوسف ونية لخيانة زوجها (الحديث عن النساء المشهورات لا يعدو أن يكون حالات نادرة جدا).

غير أن الموقف (الخطاب) لتعليم البنات في فترة الحماية وإن كان يجد في الموقف المحافظ لدى متشددي المالكية سندا له فإنه مع ذلك له ما يبرره آنذاك بحكم تدخل «السياسة الفرنسية» . فكما قال محمد بن الحسن الوزاني في مذكراته «الحقيقة أن تدخل السياسة الفرنسية أخاف كثيرا من الآباء والأمهات فكان من أكبر العوامل لعرقلة تعليم البنات في أول عهده، بحيث لو ترك هذا الأمر للمغاربة وحدهم لنجحوا في هذا المجال» (ص. 291).

وهذه من النتائج السلبية المترتبة عن اقتران التحديث بالغرب (الحماية) مما يولد لدى الأهالي والنخب ردود فعل حذرة تجاه «المستحدثات الأجنبية» فعزوف الأهالي ومعارضتهم في البداية لتعليم البنات كان راجعا ليس فقط إلى هيمنة الخطاب المحافظ، وإنما أيضا إلى إشراف فرنسا على هذا المشروع!

دون أن يعني هذا إنكار تأثير الأفكار المحافظة التقليدية التي ظلت حية ومعارضة حتى عندما تولت الحركة الوطنية بنفسها بتنسيق مع محمد الخامس وبتأسيس مدارس للبنات وتشجيع نهضة نسائية مغربية، في إطار المشروع الوطني، في بداية الأربعينات : ففي سنة 1943 عارض بعض شيوخ القرويين مبادرة الحركة الوطنية بتنسيق مع محمد الخامس افتتاح ملحقة خاصة، بتعليم البنات تابعة للقرويين وقال معترضا (على الملك) ما قاله أحد الحكماء وهو يرى امرأة تتعلم «أفعى وتسقى سما» أوردته فاطمة المرنيسي في كتابها «بالفرنسية»، «شهرزاد ليست مغربية» ص. 58 نقلا عن عبد الهادي التازي، القرويين :المسجد والجامعة.

لكن هذه «المقاومة» ستتلاشى بالتدريج بعد نجاح سلسلة المدارس التي أنشأتها الحركة الوطنية بإشراف لجنة التعليم آنذاك المكونة من علال الفاسي - أحمد بلافريج (أول مؤسس لمدرسة مختلطة / مدرسة محمد جسوس بالرباط سنة 1944 - المهدي بن بركة - محمد الزغاري - أبو بكر القادري وآخرون، سيرفع تقرير للملك يطالب فيه إصلاح تعليم البنات وتمتيعهن بتعليم يتجاوز الابتدائي وسيصبح من حق الفتاة أن ليس فقط الابتدائي تتعلم تعليما أوليا وإنما أيضا، أن تحصل على الشهادة الابتدائية وأن تتابع دراستها الثانوية للحصول علي الباكلوريا، وذلك في بداية الخمسينات.

لكن قبل أن يحصل هذا كله وتحقق المرأة المغربية «نهضتها» وتنتصر على «خصومها» كانت هناك «البدايات» أي منذ 1923 ـ 1925 حافلة بالمواجهات والنقاشات وكان الفكر الإصلاحي لهذه الفترة منخرطا فيها على أساس أن تحقيق «الإصلاح الشامل والعام» للمجتمع والنهوض به لا يمكن أن يتم بدون إصلاح أوضاع المرأة وتعليمها أو كما قال علال الفاسي ـ الذي عاش في هذه الفترة ـ في كتابه النقد الذاتي، إن تحسين حالة المرأة واسعادها يجب أن ينال حظا مهما من تفكيرنا الاجتماعي لأنه شرط أساسي لإصلاح المجتمع وإعداد المغرب لحياة أسعد، (النقد الذاتي ـ لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي ـ الرباط/مطبعة الدار البيضاء، بدون تاريخ).

3 ـ البدايات : محمد بن الحسن الحجوي ومشكلة تعليم البنات ؟

كانت البداية (1923) من طرف فقيه ومصلح سلفي وموظف مخزني تولى إدارة المعارف في عهد الحماية هو محمد بن الحسن الحجوي (1874 ـ 1956) الذي تساءل «لأي شيء تقدموا وتأخرنا؟» فكان جوابه أن سبب تقدم الغرب «هو العلم والتعليم وسبب تأخر مجتمعنا هو «الأمية» فهي عنده «علة العلل في تأخر ليس فقط المجتمع المغربي ولكن الأمة العربية والإسلامية ـ ويرى بأنها (أي الأمية) هو أول «داء نبادر بعلاجه وحسم مادته»، ولا سبيل إلى ذلك ـ في نظره ـ إلا بتسهيل تعليم القراءة والكتابة، لتزول غشاوة الأمية عن أبصار الأمة، ولن يتم هذا إلا بنشر التعليم في جميع أصقاع البلاد، وتحصيل العلوم العالية عربية وأوربية من طب وهندسة وطبيعيات وحقوق ومكنيكيات وهو في هذا لا يستثني تعليم الفتيات ولهذا الغرض سيلقي الحجوي محاضرة حول تعليم الفتيات سنة 1923، نشرها بتونس تحت عنوان «المحاضرة الرباطية في إصلاح تعليم الفتيات بالديار المغربية» وأخرى تحت عنوان «تعليم الفتيات لا سفور المرأة» سنة 1934 (مخطوطة بالخزانة العامة رقم ح 205) يوجد نصها في كتاب سعيد بن سعيد العلوي الصادر عن مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، 1992). (الكتاب بعنوان : الاجتهاد والتحديث : دراسة في أصول الفكر السلفي بالمغرب) ويمكن بنوع من التجاوز اعتبار محمد الحجوي قاسم أمين «المغرب» !

وقد قالت عنه مجلة المغرب في سنتها الرابعة (Août - Septembre 1935) في عددها الذي خصصته للمسألة النسائية : تعليم البنات : «إن للأستاذ الحجوي أعمالا جلى في ميدان الإصلاح (...) وهو في مقدمة المفكرين الذين دعوا منذ نشر الحماية لتعليم النساء وتحريرهن من بعض العوائد الضارة بهن وبالمجتمع وقد سعى في ذلك سعيا محمودا فألقى المحاضرات وكتب المقالات وانتهز كل فرصة سانحة لبث أفكاره ولم يثبط عزمه في ذلك مالاقى أحيانا من معارضة ونقد..

وفعلا فإن الحجوي لاقى المعارضة والنقد (شبيه بما لاقاه قاسم أمين) إذ ينقل لنا عبد الله الجراري (وهو الذي شهد هذه المرحلة) وكان من أوائل الذين كلفوا بمهمة تفتيش مدارس البنات من طرف محمد الخامس) في كتابه من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الجزء الأول

(ص. 68) أنه في سنة 1923 جرت دورة ثانية للمحاضرات والمسامرات التي كانت تقيمها حكومة الحماية - باللغتين عربية - فرنسية بالمعهد العلمي بالرباط، شارك فيها عدد من العلماء كالشيخ أبي شعيب الدكالي ومحمد الحجوي، ومحمد عبد الحي الكتاني ومحمد السائح تحت رئاسة الوزير الأول محمد المقري وكان موضوع محاضرة الحجوي - تعليم الفتاة ومشاركتها في الحياة بيد أن المقري أوقف المحاضر الحجوي قائلا له «إن الدين الإسلامي لا يساعد على تعليم البنت تعليما يجعلها تشارك الرجل وتزاحمه في الحياة، وملقيا في نفس الوقت سؤالا على الشيخ أبي شعيب الدكالي - فما قولك أيها الأستاذ في الموضوع أيجوز هذا أم لا يجوز؟ فأجابه الشيخ بالمنع وأن تعليم الفتاة الذي لا يبلغ بها هذا الحد لا تقره مبادئ الإسلام وللحين سقط في يد المحاضر الحجوي فجلس دون أن يتم المحاضرة، وعلق «الجراري» على الحدث «نعم كان الفكر المغربي وقتئد ضد الفكرة فرأي الوزير المقري لم يكن شيئا استقل به بل كان رأي المجموع المغربي (...) إنما الأستاذ الحجوي عاجل الفكرة ...) فصدع بها دون مبالاة بالوسط المغربي الذي كان ضدها على طول ...»، ص. (68-69).

فالحجوي حسب رواية «الجراري» امتلك الجرأة على طرق موضوع كان ممنوعا والوسط المغربي على حد تعبير الجراري كان ضده بما فيه المقري وأبو شعيب الدكالي باعتبارهما موظفين مخزنيين وباعتبار الثاني بخاصة - من رواد الفكر الإصلاحي السلفي. فماذا قال الحجوي واستحق عليه أن يمنعه المقري الوزير الأول من إتمام محاضرته؟ إنه قال «ينبغي لإخواننا المغاربة أن يعتنوا بتربية بناتهم... ليظفروا ببناتهم ويهيئوا بنات ذوات تربية منزلية عائلية ليتزوجن ممن تعلم من الأبناء لأن الابن المتعلم لا يستقيم له عيش إلا مع زوجة متخرجة...».

وفي سؤال كيف تكون تربية البنات عندنا؟ يقول : «الموافق لديننا وعوائدنا أن نربي البنات على تعلم العقائد الدينية والفقه الضروري وآداب الدين وما تيسر من القرآن وهذا لا يخالف فيه مسلم لأن النساء كلهن شقائق الرجال في الاحكام... ومما يتأكد في حقهن تعليمهن إدارة شؤون البيت وتدبيره وتربية الأولاد والاقتصاد والحساب وقواعد الصحة وشيء من الصنائع اليدوية وشيء من الأدبيات العربية (الرجوع إلى النص المطبوع ص 3) وهذا نفسه ما أكده في مقاله بالمجلة المذكورة «مجلة المغرب» حيث أكد ما سبق أن ورد في محاضرته سنة 1923. وهو ضرورة تعليم البنات قدرا «من التعليم الابتدائي الديني الأدبي - الدنيوي» ويحاول اعتمادا على الكتاب والسنة - كما يقول - أن يجد ولو دليلا واحدا يمنع المرأة من العلم أي علم أو يوقفها عند حد محدود في التعليم العربي الديني بل الأصوليون صرحوا بأن المرأة يجوز أن تصل إلى رتبة الاجتهاد في علوم القرآن (نفس المجلة) (ويعطي أدلة نقلية).

أما في محاضرة له جاءت بعد الأولى بفارق (11 سنة) أي في سنة 1934 وعنوانها «تعليم الفتيات لا سفور المرأة» واختياره لهذا العنوان له دلالته فهو يريد أن ينفي عنه انطلاقا من موقف دفاعي دعوته لسفور المرأة (وللعلم كذلك الحجوي كانت إحدى بناته تدرس بليسي

فرنسي) بالرباط (Les jeunes filles)) (نقلا عن المصدر السابق) (Lucien Paye) أي أنه يدعو إلى تعليم البنات تعليما عربيا إسلاميا على نحو تعليم السلف الصالح نساءهم من غير أن يؤدي ذلك إلى السفور ورفع الحجاب الذي يأباه القرآن ومكارم الأخلاق وحفظ النسل لأنه مثير للشهوة مضاد للحياء والحشمة، (هذا يخالف موقف الطاهر حداد مثلا في كتابه «امرأتنا في الشريعة والمجتمع/بتونس حين قال ما أشبه ما تضع المرأة من النقاب على وجهها منعا للفجور بما يوضع من الكمامة على فم الكلاب كي لا تعض المارة - وما أقبح ما نوحي به إلى قلب الفتاة وضميرها إذ نعلن اتهامها وعدم الثقة إلا في الحواجز التي نقيمها عليها - الحجاب حائل بين الرجل والمرأة في اختيار كل منهما للآخر عند إرادة الزواج - إن الحجاب قد يمنع المرأة من التعلم والقدرة على الاقتصاد (صفحات 182 - 183 - 184 - 185). أما عن السفور فيقول «إذا رجعنا لأهم مثالب السفور عند أعدائه رأينا أنهم يعتبرونه مصدرا هائلا لانتشار الفجور (...) بيد أن الفجور ليس أثرا يتولد عن الوجوه السافرة... فإذا كنا نريد حقيقة طهارة المرأة فلنقاوم فجور الرجل، (ص 188 - 189، نفس المرجع).

ولا يرى الحجوي ضرورة لأن تدخل «الفتاة» مدرسة ثانوية لتحصل على إجازة أو دبلوم كما يفعلون في الشرق وهنا يقول الفقيه الحجوي : «إني أرى سد الذرائع هنا واجب» فالحجاب عنده «دين وشريعة» يجب حفظها (ص. 216 - من الاجتهاد والتحديث وما بعده).

وهو يرد صراحة على دعاة تحرير المرأة كالطاهر حداد التونسي وقاسم أمين المصري «الذي هتك الحجاب وأزال عن هيبة الشريعة كل جلباب - كما يقول - ولو أنه عاش ورأى حالة مصر الآن وما يتخبط فيه مجتمع قومه من أزمة المرأة السافرة بل السافلة لقرع سن الندم...» ويضيف فاللهم احفظ بلادنا من داهية السفور» (ص. 224 نفس المرجع)، الرجوع كذلك إلى الصفحات التالية 225 الخ..

إن ما يلاحظ أن خطاب الحجوي بدأ يطرأ عليه نوع من التحفظ - ويسير في اتجاه معاكس لتطور الأحداث (مقارنة مع موقفه السابق الذي أعلنه سنة 1923 إبان اشتداد المعارضة لتعليم البنات) إذ أن فترة الثلاثينات عرفت تقدما ملموسا على مستوى اتساع عدد الفتيات المتمدرسات وتكون المدارس الخاصة بهم بل بدأ الميل نحو إكمال هذا التعليم حتى الشهادة الابتدائية وما بعدها فلماذا حدث هذا التوقف في «خطاب الحجوي» هل ذلك راجع إلى المعارضة التي لقيها وردود الفعل تجاه موقفه السابق؟ أم أن الحجوي السلفي والفقيه تغلب على الحجوي الليبرالي والمتنور؟

إن المرجعية الفقهية والسلفية ظلت حاضرة باستمرار في خطاب الحجوي حول الاصلاح وحول تعليم البنات (الرجوع إلى النصوص السابقة) فأدلته دائما يستمدها من الكتاب والسنة وسيرة السلف مستخدما جهازا مفاهيميا فقهيا (أصول الفقه : كالاجماع - الاجتهاد - سد الذرائع - جلب المصلحة - المصالح المرسلة ... الخ وتظل عنده فترة النبي والصدر الأول «نموذجا» يحتذى وأصلا ينبغي اعتماده والرجوع إليه، فهو حين يواجه قضية من القضايا

المستحدثة يبحث لها دائما عن مسوغات شرعية (تعمل على تأصيلها) وقام بذلك على شكل ناجح حين عالج مسألة «النظام» في الاسلام - وحول المستحدثات التقنية كاستعمال «التلغراف» في إثبات الهلال، وفي استخدام المذياع والفونوغراف في تلاوة القرآن وفي المجال المالي والتجاري والبنكي عمل من خلال فتاويه على تسويغ (شرعنة) بعض الوسائل الحديثة كالتأمين والتعامل بالشيك الخ وقال بترجمة القرآن إلى اللغات الأجنبية، الخ...

وهذه المنهجية ستظل قائمة مستمرة عند الجيل الذي سيأتي بعده مع المصلحين السلفيين الذين ارتبطت السلفية عندهم بالوطنية كعلال الفاسي مثلا : من خلال كتابه «دفاع عن الشريعة» (فهو يكاد يكون تكملة للفكر السامي في الفقه الإسلامي للحجوي الذي يشاركه في «ضرورة الشريعة» فصلاحيتها لكل زمان ومكان وعدم تعارضها مع التحديث والمدنية الغربية، ومما يجعلنا نقول بأن خطاب الحجوي في قضية المرأة وتعليمها كان محكوما في حدوده وفي آفاقه - رغم جرأته - بشروط عصره ووسطه، وشكل بالرغم من توقفه عند مستوى معين (رفض السفور وتعليم البنت حتى حدود التعليم الابتدائي) شكل أرضية ومقدمات بدونها ما كان يمكن للفكر الإصلاحي اللاحق الذي جاء خصوصا مع السلفية الوطنية والحركة الوطنية، أن يذهب بعيدا في تناوله التحديثي لقضية المرأة التي طالب لها بالتعليم الثانوي، وبالمشاركة السياسية من خلال مشاركة امرأة «مليكة الفاسي في توقيع وثيقة الاستقلال - 11 يناير 1944» وبعدها بـ 3 سنوات ستلقي إحدى الأميرات، للا عائشة خطابا سياسيا سنة 1947 بمدينة طنجة وهذا ما دفع بباحثة نسائية مثل فاطمة المرنيسي، إلى القول معلقة على الحدث في رمزيته ودلالته أن الأميرة الشابة لم تقرأ خطابا عاديا، إنما قرأت خطابا سياسيا أمام الشعب وهي «مبادرة» وضعت حدا فاصلا بين مغربين. تقول «في هذه اللحظة شيئا ما كان محتجبا ظهر على المسرح السياسي : إنها المرأة رمز الإقصاء والخضوع والتبعية، رمز الصمت... فالمرأة الشابة (تقصد الأميرة للاعائشة) التي أخذت الكلمة بطنجة سنة 1947لم تقل كلاما عاديا بل ألقت خطابا سياسيا فبعد ذلك الحدث لن يعود المغرب كما كان في الماضي. إذ بذلك الصوت الهادئ الذي ارتفع تحت سماء طنجة الأربعينات «انتهى مغرب الأجداد ذوي الأنساب الذكورية المحضة» (عن شهرزاد ليست مغربية ص. 56 - 57).

الهوامش

(1) Lucien Paye, Introduction et évolution de l'Enseignement moderne au Maroc

نشر في طبعة جديدة، محمد بن شقرون، مطبعة الرسالة، الرباط 1992.

(2) سنجد أن فاطمة المرنيسي إحدى رائدات الحركة النسائية بالمغرب ستتلقى تعليمها في إحدى هذه المدارس الحرة بفاس ، مدرسة سيدي الخياط، بعد أن كانت تتابع تعليمها في دار الفقيهة، (نقلا عن المرنيسي، شهرزاد ليست مغربية).